مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد 9 / العــدد: 01 (2021)، ص 23-44

كيف نفعل دور العلوم الاجتماعية التطبيقية(علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، الخدمة الاجتماعية) في استقرار وتنمية المجتمع في الجزائر ؟

أ. د. مصطفى فلاح[1]

[1]جامعة الجزائر 2- الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2021/04/14 تاريخ القبول: 2021/07/03 تاريخ النشر:2021/08/08

ملخص:

إن الجامعات مثل باقي المؤسسات الأخرى في المجتمع، تعرف أيضا مع مرور الوقت إصلاحات متجددة وهذا للاستجابة إلى الأهداف ذات الأولوية للتكيف مع الظروف المجتمعية. وإذا كانت مهمة الجامعات هي التعليم والبحث العلمي بالأساس فهي لها مهمة ثالثة وأساسية لا تقل قيمتها عن المهمتين السابقتين وتتمثل في " خدمة المجتمع".

ولقد أصبح اليوم الاصلاح الجامعي في الجزائر يكتسي طابع الاجماع الوطني كونه يعد عامل محرك للتقدم والتنمية و الجامعة الجزائرية تواجه صعوبات متعددة على كافة الأصعدة. وإذا ما نظرنا إلى الجامعة في علاقتها بالعلوم الاجتماعية في الجزائر نجدها تبقى بعيدة عن ما يجري في بقية جامعات العالم وبعيدة أيضاعن مسايرة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد بحيث ينتظر منها التدخل ميدانيا لتشخيص ومعالجة الأوضاع في مختلف الميادين التي تتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد مثل التسيير والمشاركة ،السكن، العمل، الصحة، التعليم، البيئة،الترفيه...الخ.

هذا المقال سوف يبين الدور الايجابي والهام الذي تلعبه العلوم الاجتماعية التطبيقية (علم الاجتماع، الانثروبولوجيا، الخدمة الاجتماعية) في

التنمية السياسية و الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المعاصرة. ومن أجل الاستفادة منها في الجزائر ينبغي القيام بإصلاحات عملية وفعالة تتمثل فيما يلي:

- إقامة جسور متينة للتواصل بين مختلف مؤسسات الدولة والجامعة.
- الاعتناء بتدريس العلوم الاجتماعية التطبيقية في الجامعات الوطنية.
- التركيز على البحث العلمي التطبيقي لترقية المجتمع .

الكلمات الدالة: الجامعة، العلوم الاجتماعية التطبيقية، البحث العلمي، التنمية

Absract:

Universities , like all other institutions in society, are also known as time – bound reforms to respond to priority goals.If the task of the universities is education and scientific research in the first place, it has a third and basic task that is no less valuable than the two previous tasks of « community service ».

Today, the university reform in Algeria has become a national consensus because it is an engine of development and the Algerian university faces multiple difficulties on all levels.If we look at the university in relation to the social sciences in Algeria, we find that it is far from what is happening in the rest of the world's universities.It is also far from keeping pace with the social and political transformations in the country,so that is expected to intervene on the ground to find out and deal with the situation in the fields of political, economic and social life such as the governance and participation, housing, work, health, education, the environment, recreation, participation, housing, work, health, education, the environment, recreation,

This article will show the positive and important role played by applied social sciences (sociology, anthropology, social service) in the economic and social development of

contemporary contries. In order to benefit and activate them in Algeria, effective measures should be taken as fallows:
-Establhing strong bridges of communication and cooperation between the various institutions of the State and the University.
-Taking care of teaching applied social sciences in universities.
-Focus on applied scientific research to promote the community.
Key words: university, applied social sciences, scientific research,development.

المؤلف المرسل: مصطفى فلاح.

تمهيد:

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع بفضل ما تقدمه من إعداد للعلماء والباحثين ومن القدرة العالية على تخزين ونشر وإنتاج المعرفة والإشراف على توظيفها في حل المشكلات التي تواجهه. ونظرا للتحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي طرأت على المستوى العالمي بشكل عام والعربي بشكل خاص، فكان على الجامعة أن تغير مهامها وأدوارها ووظائفها وفقا للتغيرات العالمية، حيث أصبح من الضروري أن تقوم بمواكبة التغيرات والتحولات والاستجابة لها ومواكبتها، وتحقيق الاصلاح المنشود لتلك التغيرات.

ولهذا فقد أصبح التعليم العالي مؤسسة هامة في مجتمعنا العربي المتطلع إلى التقدم والتطور والنمو والازدهار، وعليه تقع مسؤولية نشر الثقافة العامة والإسهام في حل مشكلات المجتمع المحلية، من خلال الكوادر البشرية والبحوث العلمية الموجهة لخدمة المجتمع.

وإذا كان معظم المتخرجين من الجامعات الجزائرية بعد الاستقلال إلى يومنا هذا في مختلف التخصصات العلمية كالطب والفلاحة والهندسة والميكانيك

والأشغال العمومية والقانون والاعلام والإدارة والسياسة والمالية والمحاسبة والتجارة والاقتصاد، وكذلك بالنسبة إلى المتخرجين من معاهد التكوين المهني في البناء والتجارة والحدادة والخياطة والحلاقة...الخ، أعطيت لهم الفرصة في المشاركة في التسيير والتخطيط وإعداد البرامج وكذلك في التوظيف الفعلي في عالم الشغل فإن العكس صحيح بالنسبة إلى المتخريجين والباحثين في العلوم الاجتماعية من داخل الوطن وخارجه فالغالبية منهم أصبحوا أساتذة يدرسون في الجامعات أو موظفين في الادارات العمومية أو يزاولون مهن أخرى لكسب لقمة العيش كالتجارة على سبيل المثال. وهذا يعود إلى عدم الاهتمام والعناية الكاملة بالعلوم الاجتماعية التطبيقية للقيمة التي تستحقها من طرف السلطات بحيث بقيت حبيسة الجامعات والمعاهد العلمية ولم تصبح نوعا من المعرفة المنظمة القائمة على البحث العلمي التي يمكن الاستعانة بها في مجالات الحياة العملية المختلفة.

والنتائج السلبية التي ترتبت من عدم إدخال العلوم الاجتماعية في مسايرة البلاد نحو التنمية حسب المختصين في هذا الميدان عديدة مثل فشل السياسات والبرامج التنموية، الفقر، إغتراب أفراد المجتمع، تفكك العلاقات الاجتماعية، الهجرة نحو الخارج، العشرية السوداء، النزوح الريفي والتوسع العمراني لمدن الشمال، الفساد، تبذير الأموال العمومية، إفلاس المؤسسات العمومية، البطالة، الإنحراف والجريمة وغيرها.

وبناءا على ما سبق ذكره تسعى هذه الورقة إلى الاجابة على الأسئلة التالية: ماهو مفهوم الجامعة ؟ ماهو دورها في المجتمع ؟ ما هو دور العلوم الاجتماعية التطبيقية (علم الاجتماع التطبيقي،الأنثروبولوجيا التطبيقية، الخدمة الاجتماعية) في معالجة المشاكل الاجتماعية وتنمية المجتمعات؟ لماذا طبقت هذه

العلوم في البلدان المتقدمة والأجنبية ولم تطبق في الجزائر؟ كيف نفعل دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في الجزائر؟ وهل توجد مقومات في بلادنا تسمح لنا بهذا التفعيل؟

وللاجابة على هذه الأسئلة قمنا بتقسيم هذه الورقة على النحو التالي:

- مفهوم الجامعة ودورها في المجتمع.
- دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في معالجة المشاكل الاجتماعية وتنمية المجتمعات.
- كيفية تفعيل دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في الجزائر.

1-تعريف الجامعة ودورها في المجتمع:

لقد تعددت المفاهيم واختلفت حول تحديد مصطلح الجامعة، ومن بين التعاريف المتعلقة بمفهوم الجامعة بأن هناك من يعتبرها المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الأداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الانسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتمهيد الظروف الموضوعية بتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى [1].

أما المشرع الجزائري قد اعتبرها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وتطويرها، وتكوين الاطارات اللا زمة لتنمية البلاد[2]. وهي بذلك وضعت تحت وصاية الدولة في خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحددة من طرفها.

ومن هنا يكمن اعتبار الجامعة أنها المجال الذي يضم كل الشعب العلمية والعلوم الانسانية والاجتماعية التي تدعم من طرف الدولة من أجل ترقية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ودفع البلاد نحو التقدم الثقافي والتكنولوجي.

وتشكل الجامعة في علاقتها بالمجتمع دورا أساسيا، فبعدما كان دورها يقتصر على التدريس الأكاديمي أصبحت اليوم تقوم بمهمة البحث العلمي في مختلف الميادين لتطوير المجتمع. وللجامعة اتجاه المجتمع الكثير من الأدوار الهامة ومن أهمها نذكر ما يلي:

-دراسة مشاكل المجتمع ومعالجتها.

- رفع الوعي الثقافي لدى الأفراد والحفاظ على تماسك المجتمع .
- إجراء البحوث النظرية والتطبيقية للمساهمة في رفاه المجتمع .
- المساهمة في التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق الأمن الغذائي .
- تأمين المجتمع من الأخطار والأزمات .

وإذا كان العديد من المتخرجين في تخصصات العلوم الاجتماعية التطبيقية (علم الاجتماع، الانثروبولوجيا، الخدمة الاجتماعية) في البلدان المتقدمة تتاح لهم الفرص للبحث والتوظيف في مجتمعاتهم قصد دراستها وفهمها وترقيتها اجتماعيا واقتصاديا، إلا أنه في الجزائر فبالرغم من وجود تدريس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا باستثناء الخدمة الاجتماعية في الجامعات الجزائرية، فلم يكن يعتمد عليهما في فهم وتشخيص المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بغية إصلاحها، بسبب قلة الوعي لدى المسئولين القائمين بالسياسة وإعداد البرامج التنموية منذ بداية الاستقلال حت اليوم ، وجهلهم فيما يتعلق بنجاعة العلوم الاجتماعية التطبيقية في معالجة المشاكل الاجتماعية وتنمية البلاد من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

2-دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في معالجة المشاكل الاجتماعية وتنمية المجتمعات:

لقد أعطت البلدان المتقدمة منذ زمن بعيد أهمية كبيرة للعلوم الاجتماعية(علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، الخدمة الاجتماعية) في جامعاتها في المساهمة للتدخل في دراسة المجتمع من أجل معالجة مشاكله وترقيته. ولهذا نجد الكثير من علماء الاجتماع الذين تكونوا في الجامعات الغربية في أوروبا وأمريكا وعلى رأسهم لند R.A.Lynd يبين لنا أن العلوم الاجتماعية يجب أن تستخدم للرفاهية الانسانية، ومن ثم يجب عليها أن تحدد ما ينبغي أن يكون، وإلا فليس أمامنا قاعدة أساسية للفعل أكثر من متابعة اللحظة الراهنة والتصدي لها بالمعالجات الارتجالية. فالمهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية-كما ينادي لند- هي في اكتشاف حاجة الانسان للقيم، وارتباط ذلك بحاجاته المادية وتحديد المتطلبات التي يحاول الناس تحقيقها في حياتهم الاجتماعية. فالعلوم الاجتماعية النافعة، طبقا لهذه النظرة، هي التي تبين لنا السياسات والنظم التي تعضد بفاعلية حاجات الإنسان، كذلك السياسات والبرامج والنظم الأخرى التي تعوق تحقيق هذه الحاجات، والتوقعات التي يمكن أن تطرأ على هذه السلبيات والنظم في المستقبل القريب والبعيد. هذه النزعة قد عبر عنها أيضا-Myrdal عندما طالب عالم الاجتماع بأن يختارمسلمات قيمية تكون متناسقة مع قيم الثقافة موضوع دراسته. كما تعد أيضا أعمال س.رايت ميلزC.Wright Mills ممثلة لهذا الاتجاه حيث يرى أن مهمة عالم الاجتماع ومسؤوليته الأساسية تتمثل في دراسة مشكلات العصر الحديث وحث علماء الاجتماع أن يلاحظوا باستمرار الطرق التي تؤثر بها أعمالهم في حل المشكلات الملحة، واستخدم ميلز عبارة"الملك بدون رداء" لوصف

أولئكالعلماء الاجتماعيين الذين ليس لديهم رؤية في تغيير المجتمع حسب متطلبات اللحظة التاريخية[3].

وفي الحقيقة أن هدف العلوم الاجتماعية هو أسمى من العلوم الطبيعية. ففائدة العلم أي كان طبيعي أو إجتماعي له فوائد معرفية وعملية وهذه الفائدة لم تظهر في السنوات الأخيرة فحسب بل إنها تمتد إلى عصر فرنسيس بيكون الذي كان يؤكد باستمرار نفعية العلم، ولهذا كان يفرق بين نوعين من التجارب:

أ-التجارب المثمرة التي تؤدي إلى المزيد من المنافع بالنسبة إلى البشر.

ب-تجارب الاستنارة، وهي التي توسع نطاق المعرفة وتؤدي إلى تقدم البحث العلمي.

معنى هذا أن هناك إزدواجية في العلم، فهو يستطيع أن يزودنا بالفهم الصحيح للأشياء كما هي، كما يزودنا بالفهم اللازم الذي يمكننا التغيير ، ولقد عبر الفيلسوف البريطاني "هوايتهد" عن هذا، بقوله " إن العلم له منبعين منبع عملي وآخر نظري. أما المنبع العملي فهو رغبتنا في توجيه أفعالنا لتحقيق أغراضنا. أما المنبع الآخر النظري فهو الرغبة في الفهم، وأنني لا أستطيع أن أعتبر واحدا من هذين المنبعين أنبل من الثاني أو أكثر أهمية لأنني لا أستطيع أن أدرك لماذا يكون من الأنبل أن أجاهد في سبيل الفهم من أن أشغل نفسي بوضع أفعال الانسان في موضعها الصحيحة وعلى طريق أهدافها المرجوة[4].

و نتطرق في هذه الورقة إلى ثلاثة تخصصات التي تشتمل عليها العلوم الاجتماعية التطبيقية والمعترف بها في كل بلدان العالم، والتي تتكامل وتشترك فيما بينها سواء في المناهج أو الأهداف وهي علم الاجتماع ، الأنثروبولوجيا، والخدمة الإجتماعية.

2-1-علم الاجتماع التطبيقي: Applied Sociology

شهد القرن الحالي نموا واضحا في المعرفة السوسيولوجية، فضلا عن تراكم مجموعات هائلة من التعميمات الأمبريقية المستخلصة من الواقع الاجتماعي التي استطاع الباحثون في علم الاجتماع التوصل إليها. ولقد اتسع نطاق الاهتمام بعلم الاجتماع ذاته من مجرد كونه نظاما أكاديميا يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، إلى أن أصبح نوعا من المعرفة المنظمة القائمة على البحث العلمي التي يمكن الاستعانة بها في مجالات الحياة العملية المختلفة. وفي ضوء ذلك كان من الضروري أن يطرح علماء الاجتماع- كنتيجة لتزايد استخدام البحث الاجتماعي، ورغبتهم أيضا في تقديم اسهامات ملموسة- مجموعة تساؤلات لا تنصب فقط على الكيفية أو الطريقة التي يمكن بها تطبيق علم الاجتماع واستخدامه في ترشيد السلوك وحل المشكلات العملية التي تواجه المجتمع الانساني، ولكنها تتناول أيضا "ما ينبغي" أن يقوم به علم الاجتماع في هذا المجال [5].

ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن ذلك الإهتمام الواضح بتطبيقات علم الاجتماع، لم يكن وليد العصر الحديث بصورة مطلقة، ولكننا نستطيع أن نتتبع أصوله التاريخية في البدايات المبكرة لعلم الاجتماع. فلقد حدد أوغست كومت رسالة هذا العلم حينما ذهب إلى أن علم الاجتماع يهتم في المحل الأول بالسيطرة على تجربة المستقبل، وتقديم كافة المعلومات التي تفيد البشر في حياتهم داخل المجتمع. والواقع أن الرواد الأوائل لعلم الاجتماع متبصرين إلى رسالة هذا العلم التي يجب أن تتخطى حدود النظرة المجردة... إلى تقديم كل المعاونات الممكنة لمواجهة مشاكل المجتمع والتخطيط لبناء مستقبل أفضل [6].

وهناك مجموعة ظروف أو عوامل شهدها انتهاء القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، نبهت الأذهان إلى أهمية التطبيق في علم الاجتماع، ويمكن أن نعرض هذه العوامل بإيجاز على النحو التالي [7]:

1-سجل سكان العالم إبان القرن التاسع عشر زيادة كبيرة ترتب عليها عدد من المشاكل المتعلقة بالحركة السكانية والعمالة والبطالة والانحراف وغيرها.

2-إنقسام العالم إلى دويلات صغيرة وما نتج عنه من تصاعد أفكار جديدة تدعوا إلى الحرية والعدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ونبذ التمييز العنصري.

3- الانقلاب الصناعي الذي واجه الانسان بأزمة... جعلت العلاقات الاجتماعية القديمة غير قادرة على ملاحظة التطور الصناعي.

4- تقدم البحث العلمي في العلوم الطبيعية و نجاحه في السيطرة على الطبيعة.

5- تعقد النظم الاجتماعية ، الأمر الذي أدى إلى تناقضات في الحياة الاجتماعية.

من أجل هذا أصبح العلم الاجتماعي ضرورة للسيطرة على مقدرات المجتمع، وفهم مكوناته المتعددة، ومحاولة تدعيم نظرة جديدة للحياة فرضتها حتمية التغير الاجتماعي.

وهناك مجموعة من الاستخدامات التطبيقية لعلم الاجتماع جذبت إليها اهتمام واضعي السياسة، والقائمين على اتخاذ القرارات في مجال الادارة، والتصنيع، والجريمة، والتربية. كما توجد أيضا إستخدامات أوسع نطاقا من ذلك مستقلة تماما عن أي تطبيق في مجال بعينه من مجالات المعرفة، وهو الاستخدام الفكري الذي يشير إلى توافر المعلومات وتقديم منظورات يفيد منها كل شخص مهتم، فلا تقتصر فقط على الذين يقومون باتخاذ القرارات. وربما كان ذلك هو الذي حفز كثيرين من علماء الاجتماع إلى التفرقة بين البحوث الأساسية، وبحوث التطبيق، واعتبار الأولى ذات مكانة أعلى لأنها هي التي تضيف جديدا إلى بناء

المعرفة. غير أن هذه التفرقة أخذت تفقد قيمتها في وقتنا بعد أن تزايد الاعتقاد بأن "المهمة التاريخية للعلوم الاجتماعية هي مساعدة الانسان في السيطرة على المجتمع"[8].

ومما يقلل من حدة الفوارق بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية، إتجاه الأخيرة نحو مجالات جديدة ظهر فيها التحليل بصورة أكثر وضوحا من مجرد جمع البيانات، فهناك أولا بحوث التقييم Evaluation Research، وهي التي تستهدف التعرف على مدى كفاءة برامج الاصلاح أو التطوير، ويهتم الباحث في هذا الصدد بتشخيص الأوضاع القائمة، وتفسير الواقع، حتى يستطيع أن يصدر الحكم عليها. وثانيا البحوث التي تسعى إلى إعادة تحليل الأهداف الاجتماعية Reanalysing Social Goals ، وهنا يحتاج الباحث إلى طرح تساؤلات تتعلق بشرعية هذه الأهداف ، وبالافتراضات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية وهي افتراضات غالبا ما تكون ذات طابع معياري تكشف عما ينبغي أن يكون عليه السلوك بصدد مواجهة المشاكل الاجتماعية[9]. إذن هناك أكثر من مستوى للتحليل في البحث التطبيقي، المستوى الأول يتمثل في جمع أكبر قدر من الوقائع الأساسية، والثاني هو تقييم الأداء الفعلي للبرامج المختلفة، ثم أخيرا فحص الأهداف الاجتماعية وتقييم الإفتراضات والأسس التي تقوم عليها السياسة الإجتماعية. أن تعدد مستويات التحليل على هذا النحو الذي يجعل البحث التطبيقي وثيق الصلة بالقرارات الخاصة بالأهداف والسياسات، كما يجعل للقيم والمعايير دورا أساسيا في الأعمال التي يقوم بها علماء الاجتماع[10].

إن كل دراسة يجريها علم الاجتماع، يمكن أن يكون لها ما يسمى "بالجانب التطبيقي"، طالما كانت هذه الدراسة تعالج أنساقا أو نظما أو تنظيمات أو حماعات أو مشاكل، خاصة إذا كان منظور الدراسة يرتكز على إدراك عوامل

الدينامية وما تطرحه من صعوبات أو ما تخلقه من صراعات قد تسبب نوعا من الإضطراب يمتد من الفرد إلى الجماعة إلى المجتمع. وبهذا يمكن أن تكون الغالبية العظمى من دراسات علم الاجتماع هي دراسات ذات طابع تطبيقي...مثل التربية والتنشئة الاجتماعية ووسائل الاتصال الجموعي والجريمة ومشاكل الأسرة والتنمية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي الذي يواجه أهدافا شديدة الصلة بمطالب الجماهير كالمستشفيات والسجون والنوادي وغير ذلك[11].

إن علم الاجتماع متسلحا بالمنهج العلمي ومتمنطقا بالموضوعية والحيادية يحاول أن يوجه إلى المشاكل الاجتماعية منظار العلم بطريقته الخاصة ويمثل هدفه الأساسي في الكشف عن أسباب المشكلات الاجتماعية، والبحث عن سياقاتها المحددة لها، وعلاقاتها بمجللات السلوك الاجتماعي الأخرى. ويهتم بفهم الأفعال الاجتماعية المرضية والظروف التي جعلت المشكلات الاجتماعية تظهر بصورتها الراهنة. إنه لا يبحث عن الفعل ذاته، بل يريد التوصل إلى فرض علمي واضح، وقابل للتحقق من صحته، وإلى مجموعة قضايا سببية صادقة. إن عالم الاجتماع يجعل حماية المجتمع مسؤوليته الأولى، وذلك عندما ينظر إلى الأفعال القانونية مثلا باعتبارها ذات أهمية كبرى في حماية المجتمع في المدى القصير. أما مسؤوليته المهنية كعالم، فتظهر في معالجته لموضوعات بعينها : كالجريمة، والانتحار، والتوترات العنصرية، بنفس الطريقة التي يعالج بها صور السلوك الانساني الأخرى[12].

كما يهدف علم الاجتماع التنمية بتطبيق القضايا والمبادئ ومناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية على دراسة الوقائع والمشكلات التي يمكن أن تساعد دراستها على دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى دفعا حثيثا إلى الأمام حيث يلجأ الباحث في التنمية إلى استخدام المعارف المستمدة من علم

الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس- والدائرة حول موضوع التغير الثقافي- من أجل حل طائفة من المشكلات الملموسة المرتبطة بعملية التنمية أو التي تخدم تلك العملية [13].

واستنادا إلى ما سبق فإن علم الاجتماع يحقق الأهداف التالية[14]:

1-بناء معرفة علمية حول المجتمع وبنياته الفرعية وعلاقة ذلك بالأفراد الفاعلين؛

2- التوصل إلى مجموعة من القواعد والبنى الثابتة والمتغيرة التي تتحكم في المجتمعات ؛

3- وصف المجتمع وتشخيصه فهما وتفسيرا بغية الحفاظ عليه أو إصلاحه أو تغييره؛

4- دراسة الوقائع والحقائق والعمليات الاجتماعية دراسة علمية بغية الاستفادة منها على صعيد وضع السياسة العامة للدولة أو المجتمع؛

5-تقويم نتائج المبادرات السياسية المتبعة في إصلاح المجتمع وتغييره أو الحفاظ عليه؛

6- التنوير الذاتي، وتعميق فهمنا لأنفسنا بشكل جيد؛

7- حل المشكلات الانسانية التي يعاني من الأفراد والجماعات؛

8- بناء الانسان داخل المجتمع بناء تكوينيا سليما، والسمو به في مراتب الفضيلة.

9- دراسة أنماط السلوك الاجتماعي وآثاره ودوافعه على الفرد والجماعة.

2-2-الأنثروبولوجيا التطبيقية: Applied Anthropology

تعني الأنثروبولوجية التطبيقية، كما هو واضح من أسمها ، بتطبيق المعارف، والمناهج، والمقاربات النظرية الأنثروبولوجية بهدف التصدي للمشكلات المجتمعية ومعالجتها.

ولقد ارتبطت الأنثروبولوجيا منذ القرن التاسع عشر بتنمية المجتمعات الانسانية التي تم دراستها ويرجع ذلك إلى أن دراسة ما يعرف في التاريخ الأنثروبولوجي بالمجتمعات البدائية ، حيث كان الهدف الأساسي هو السيطرة على تلك المجتمعات وقد اتخذت التنمية الاجتماعية كأحد الأساليب التي استخدمتها الحكومات لتحقيق هذا الهدف وذلك في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين.

ولكن مع العقود الأولى من القرن الماضي بدأت تظهر الحاجة إلى التعرف على مشاكل المجتمع الحالية وقد لجأت كثير من الحكومات إلى أخذ الرأي والاستعانة بعلماء الأنثروبولوجيا لأنهم أكثر قدرة على تفهم مشكلات المجتمع ووضع الحلول لها.

وبدأ التفكير بطريقة علمية لوضع السياسات العلمية واتخاذ القرارات الإدارية في كافة مشكلات الحياة، وعندها ظهرت الأنثروبولوجيا التطبيقية Applied Anthropology كأحد الفروع العامة للأنثروبولوجيا والتي تهدف إلى الاستعانة بالدراسات الأنثروبولوجة النظرية في ضبط التغير الاجتماعي وتوجيهه في المجتمعات التقليدية. وتجدر الإشارة إلى وجود فروق بين الأنثروبولوجيا التطبيقية وفروع الأنثروبولوجيا الأخرى أهمها[15] :

- الأنثروبولوجيا التطبيقية تدرس الشعوب الحالية بغرض مواجهتها للمشكلات الاجتماعية.
- تهتم الأنثروبولوجيا التطبيقية بالبحوث التي التي تنبع من حاجات المجتمع.

-الأنثروبولوجيا التطبيقية تبحث وتستخدم نفس الأساليب والمناهج العلمية للأنثروبولوجيا .

وهناك العديد من المجالات التطبيقية التي يمكن للأنثروبولوجيين توظيف معارفهم ، ومناهجهم، ونظرياتهم، ومهارتهم ذات الصلة بالأنشطة التطبيقية بغية الربط بين الجوانب النظرية والعملية وبالتالي النجاح في تفعيل العلاقة بين البحث والسياسة والفعل وتشمل التنمية، والزراعة، والبيئة، والصحة، والطب، والتغذية، وسياسات التوطين السكاني، والتعليم، والشيخوخة وهي كما هو واضح مجالات واعدة ومتنوعة.

وتتوافر في خطة البحث الأنثروبولوجي التطبيقي العناصر التالية: [16]:

1- تحديد المشكلة في ضوء الخلفية النظرية والخلفية الاجتماعية والثقافية والتاريخية والاستفادة من التجارب السابقة؛ و تحديد المجال المجتمعي والزمني للبحث والتدخل التطبيقي والمستفيدين من المشروع.

2- صياغة أدلة العمل وأدوات البحث في الدراسات الاستطلاعية المكثفة؛

3- وضع الخطوات التنفيذية لإعداد المجتمع للبحث وتقبل التدخل الأنثروبولوجي والتصدي للمعوقات؛

4- استيفاء المتطلبات الإدارية وتوفر المخصصات المالية للبحوث التقريرية والتحليلية وتنفيذ المشروعات والبرامج التطبيقية؛

5- تكوين الفريق البحثي ورسم خطة التعاون والتوالي في تنفيذ مراحل المشروع بالتعاون مع الأهالي والمسئولين في مجتمع البحث؛

6- برمجة المراحل البحثية والتطبيقية التي يتم تنفيذها على التوالي أو في تزامن؛

7- وضع ميزانية البحث لتغطية نفقات العمليات والمراحل المتتابعة؛

8- وضع مخطط نشر معطيات البحوث الحقلية والبحوث التتبعية والتقويمية وصياغة النماذج القابلة للتطبيق في البيئات والثقافات المقارنة.

2-3-الخدمة الاجتماعية : Social Work

تلعب الخدمة الاجتماعية دورا هاما في النهوض بالمجتمع الانساني عن طريق حل المشكلات الاجتماعية والتخفيف من حدة المشكلات. تظهر أهمية هذا الدور كلما اتسع نطاق المجتمع وتعرض لتيار التغير الاجتماعي.

والخدمة الاجتماعية كمهنة ظهرت كامتداد للجهود الانسانية التطوعية التي بدأت ببدء التاريخ الانساني، معتمدة على العلوم الاجتماعية والانسانية وعلى خبرات الممارسة في المجالات المختلفة، ونمت إلى أن أصبحت مهنة لها نماذجها العلمية، ويمارسها أخصائيون اجتماعيون أعدوا إعدادا مهنيا خاصا يمكنهم من تحقيق أهداف إجتماعية تحددها وظيفة المؤسسة في إطار السياسة القومية[17]. وكان أول ظهور لها في الجامعات الأنجليزية ثم الأمريكية وانتشرت بعد ذلك في كل بلدان أوروبا وباقي البلدان في العالم.

فاالخدمة الاجتماعية في مفهومها المعاصر مهنة متخصصة لها مقوماتها الفنية وأساليبها العلمية، كان ظهورها كمهنة نتيجة لجهود متواصلة في مواجهة مشكلات الانسان التي عجزت عن مواجهته النظم الاجتماعية القائمة.

وتنظيم المجتمع إحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية يتحدد مفهومها في ضوء الأسس العامة التالية التي جاءت في تقرير لجنة الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين سنة 1962)[18]:

- تحقيق أهداف مادية معينة للمجتمع.
- تنمية قدرات المجتمع ليستطيع العمل على حل مشكلاته بنفسه.
- ضرورة الاستعانة من المعلومات الهامة التي تقدمها نظريات النظم الاجتماعية.
- ضرورة فهم المجتمع والعمل على تغيير التنظيمات المراد تغييرها.

وتدخل مهمة الخدمة الاجتماعية اليوم في العديد من المجالات وهي : الأسرة والطفولة، الشباب والمراهقة، المسنين ، السكان والهجرة، المجال التعليمي، المجال الطبي ، المجال الصناعي، المجال السياسي، مجال التنمية الاقتصادية، مجال حماية البيئة، مجال الزراعة، مجال السياحة، مجال الرياضة، مجال الجريمة والانحراف...الخ.

أما المشكلات التي تتصدى لها الخدمة الاجتماعية فهي كثيرة أيضا مثل: الإدمان ، الانحرافات الجنسية، الانتحار، الكوارث والأزمات، الفقر، البطالة، جنوح الأحداث، الجريمة، الصراعات القبلية والطائفية،...الخ.

وهناك عدة أدوار يقوم بها أخصائي تنظيم المجتمع تكتسي أهمية بالغة في تنمية المجتمع والحفاظ عليه من التصدع ومعالجة مشاكله المختلفة في شتى الميادين. وهذه الأدوار يمكن إعتبارها متكاملة ومترابطة ومتفاعلة فيما بينها وهي [19]:

1-دور المرشد: وفيه يعمل الأخصائي كمرشد لتوجيه المجتمع نحو تحديد أهدافه وابتكار الوسائل لتحقيقها؛

2-دور الممكن: وفيه يهدف إلى حث عملية تنظيم المجتمع وتسهيل ممارستها للمواطنين وتوجيهها إلى أهداف المجتمع المبتغاة؛

3-دور الخبير: وفي هذا الدور يمد الأخصائي الاجتماعي بالمعلومات والحقائق والاحصاءات والنصائح والخبرة الفنية وكل مايسهل للمجتمع تحقيقه لأهدافه؛

4-دور المعالج: وهو هنا معالج على مستوى المجتمع، يقوم بمعالجة الأفراد والجماعات، ويتضمن هذا الدور بتشخيص المشكلات التي يعاني منها المجتمع وحلها.

5-دور المستشار: يرى"رونالد ليبت R.Lippit " أن دور أخصائي تنظيم المجتمع يتحدد في عمله كمستشار، ويقوم بمعاونة من يحتاج مساعدته في العمل على حل أو مواجهة مشكلة قائمة متوقعة؛

6-دور السلطة: الأخصائي الاجتماعي لا بد أن يتميز دوره بدرجة من القوة في الممارسة. سواء عند جمع البيانات أو رسم السياسةPolicy-Making.

7-دور الوسيط: وفيه يأخذ دور الوسيط بين أفراد المجتمع وبين الأجهزة والتنظيمات القائمة في المجتمع بغية تحقيق مطالب معينة يسعى المواطنون إلى تحقيقها.

8-دور المدافع Advocate: وفيه يأخذ دورا أكثر إيجابية في الدفاع عن بعض مطالب المجتمع ويمارس أساليب الضغط والإقناع.

9-دور الثوري: قد يؤدي الأخصائي الاجتماعي المنظم لمصلحة الفقراء الدور الثوري.

مما سبق يتضح أن أهداف العلوم الاجتماعية التطبيقية(علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، الخدمة الاجتماعية) هي واحدة نفسها وهي تحقيق الرفاه للمجتمع بتنويره بالمعرفة لتحسين سلوك الأفراد ومعالجة مشاكله في مختلف مجالات الحياة.

و في رأينا أن هذه العلوم متكاملة في خدمة الفرد والمجتمع. فكما أن الخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا تستنيران بعلم الاجتماع ، فكذلك بالنسبة لعلم الاجتماع فهو يقوم بتقييم أعمال الأثروبولوجيا و الخدمة الاجتماعية نظريا وتطبيقيا، في نفس الوقت الذي يتجه نحو الدراسات التطبيقية مثلهما. وهذا من شأنه أن يساهم في التطور الفكري والعملي التدريجي نحو المستقبل لهذه العلوم

الثلاث. وبالتالي فإن هذه العلوم في حاجة ماسة إلى مزيد من التقارب من بعضها ببعض ، لأنها تتعامل مع الإنسان أولا وأخيرا وتسعى إلى رفاهيته.

3-كيفية تفعيل دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في الجزائر:

بعد مرور أزيد من نصف قرن بعد الاستقلال معظم السياسات فشلت لعدم إدراج العلوم الاجتماعية في عملية التنمية والاصلاح وترتب عن ذلك بروز العديد من النتائج السلبية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وفي رأي الباحث يلزم علينا كضرورة حتمية واجتماعية كي لا تتنامى هذه المظاهر السلبية أكثر في المستقبل، يتوجب علينا من الآن فصاعدا مرافقة البلدان المتقدمة. وهذا بإدراج وتفعيل العلوم الاجتماعية التطبيقية لأن بلادنا تتوفر على كفاءات عالية وباحثين مؤهلين في هذا الميدان يمكنهم إصلاح هذا الوضع المتأزم (أزمة سياسية، أزمة اجتماعية، أزمة اقتصادية، أزمة أخلاقية...الخ) . وعن الكيفيات التي نراها ملائمة في هذا الميدان تتمثل على عدة مستويات وهي كالتالي :

1- المستوى السياسي: ينبغي أن تطرح العلوم الاجتماعية التطبيقية للنقاش على المستوى الحكومي والبرلماني لهدف إدراج أعمالها وفوائدها في عملية التنمية.

2- المستوى القانوني: ينبغي سن ترسانة من القوانين والخروج بمراسيم وقرارات ومناشير...على المستوى الرئاسي والحكومي والوزاري لتنظيم و تدريس العلوم الاجتماعية التطبيقية وتوظيف خريجيها في عالم الشغل واستشارتهم في صنع القرارات.

3- المستوى الهيكلي: ينبغي إحداث هياكل ونقابات ومجالس ومراكز تحتضن وترقي ميدان العلوم الاجتماعية التطبيقية وتدعمها ماديا وبشريا.

4- المستوى التعليمي(الابتدائي المتوسط والثانوي): إدراج المواضيع التي تتعلق بالمجتمع و تنميته في المدارس كي يتسنى للتلاميذ بأن تكون لهم فكرة كيف يخدمون مجتمعهم.

5- المستوى الجامعي: ينبغي فتح تخصصات العلوم الاجتماعية التطبيقية بما فيها تدريس الخدمة الاجتماعية في كافة جامعات الوطن.

6- المستوى الاجتماعي: ينبغي على وسائل الاعلام المختلفة أن توعي أفراد المجتمع بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه العلوم الاجتماعية التطبيقية في علاج مشاكل المجتمع ودفعه نحو الرقي والازدهار، والابتعاد عن كل المسكنات الدينية والسياسية والمجتمعية التي لا ترتقي إلى الحلول العلمية الصحيحة .

الخاتمة:

تخلص هذه الورقة إلى أن إدراج العلوم الاجتماعية التطبيقية في عملية التنمية بالجزائر يعد أمر حتمي وضرورة علمية إذا ما أرادت بلادنا أن تخرج من التخلف وترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة. وهناك العديد من المقومات التي تسمح لنا بذلك وهي النسق القيمي للمجتمع المكون من الدين والتاريخ، ووعي الجماهير والسلطات بضرورة تدخل العلوم الاجتماعية التطبيقية في معالجة مختلف الأزمات المجتمعية وتحقيق العدالة والحرية والديمقراطية، وكذلك متطلبات التنمية نحو المستقبل.

المراجع:

1-ولد خليفة محمد العربي،1989. المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.

2- المرسوم التنفيذي رقم 83-544 المؤرخ في 1983/09/24 من الجريدة الرسمية.

3-الدكتور بيومي محمد أحمد،1993. علم الاجتماع بين الوعي الاسلامي والوعي المغترب، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.

4-Alfred North Whitehead, 1951 .The Aims of Education. N.Y.

5-د/غيث محمد عاطف، بدون تاريخ. دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دارالمعرفة الجامعية، الأسكندرية، مصر.

6-د/غيث محمد عاطف: مرجع سبق ذكره.

7-د/ غيث محمد عاطف: نفس المرجع.

8-Alvin Gouldener & S.M.Miller, 1965 . (EDS)Applied Sociology ; Opportunities and Problems, in Gouldner and Miller, (N.Y.) .

9-Alvin W.Gouldner, 1965 . Explorations in Applied Social Science, in Gouldner and Miller, (N.Y).

10-Scott Green, 1968. Where is the Metropolitan Problem, in Gouldner & Miller, (N.Y).

11-غيث محمد عاطف ، نفس المرجع.

12-غيث محمد عاطف: نفس المرجع.

13-د/الجوهري محمد وآخرون ، 2008. علم الاجتماع التطبيقي"، القاهرة. عبر الرابط التالي:

www.bsociology.com يوم 20 مارس 1918.

14-حمداوي جميل،2015. مبادئ علم الاجتماع"، الجزء الأول، الألوكة، عبر الرابط التالي:
.www.alukah.net يوم 15 فيفري 2018.
15-نخبة من أعضاء هيئة التدريس، 2003. الأنثروبولوجيا بحوث ودراسات تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
16-الأستاذ الدكتور محجوب محمد عبده ، 2011. الأنثروبولوجيا التطبيقية، مقدمات نظرية وخبرات حقلية ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، مصر.
17-د/نوح محمد عبد الحي ، 1998. الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر.
18-حسنانين سيد أبو بكر،1977. مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، مصر.
19-د/نوح محمد عبد الحي، مرجع سبق ذكره.